١ .طبيعة وبيئة المحاسبة المالية:

هل المحاسبة نشاط خدمى ؟ أم أنها نظام وصفى تحليلى ؟ أم أنها نظام معلومات؟ إنها كل ذلك فهى كنشاط خدمى ، توفر معلومات مالية كمية للأطراف المستفيدة ،تساعدهم على إتخاذ القرارات المتعلقة بتخصيص وإستخدام الموارد ،سواء فى المنشآت الهادفة للربح أو غير الهادفة للربح .كما أنها كنظام وصفى تحليلى ، تقوم بتحديد الكثير من الأحداث والمعاملات التى تصف النشاط الإقتصادى. فعن طريق عمليات القياس والتبويب والتلخيص، يمكن للمحاسبة حصر هذه البيانات فى عدد قليل من العناصر المترابطة التى يمكن بتجميعها والتقرير عنها بصورة صحيحة ، وصف المركز المالى ونتيجة أعمال النشاط والتدفقات النقدية للوحدات الإقتصادية. كما أن المحاسبة كنظام للمعلومات ، تقوم بتجميع وتوصيل المعلومات الإقتصادية عن منشأة معينة إلى عدد كبير ومختلف من الأشخاص الذين ترتبط قراراتهم بنشاط هذه المنشأة.

ونخلص من هذا أن المحاسبة تقوم بتحديد وقياس وتوصيل معلومات مالية عن وحدات إقتصادية إلى ألأطراف ذات العلاقة.

ولأغراض الدراسة والمتبعه يتم تقسيم المحاسبة بصفة عامة إلى الفروع التالية:

المحاسبة المالية ، المحاسبة الإدارية ، محاسبة التكاليف ، المحاسبة الضريبية، محاسبة المشآت غير الهادفة للربح. وسوف يركز هذا المرجع على المحاسبة المالية.

والمحاسبة المالية هى العملية التى تنتهى بإعداد تقارير مالية خاصة بمنشأة معينة ليستخدمها كل من الأطراف الداخلية والخارجية كالمستثمرين والموردين والمديرين والمصالح الحكومية.

٢. القوائم المالية والتقرير المالى:

تعد القوئم المالية من أهم الوسائل الأساسية التى يمكن من خلالها توصيل المعلومات المالية للأطراف الخارجية ، وهذه القوائم تقدم تاريخا مستمرا ومعبرا عنه بوحدات نقدية، ويتمثل أهمها فيما يلي:

- **قائمة المركز المالى (الميزانية).**
- **قائمة الدخل.**
- **قائمة التدفقات النقدية.**
- **قائمة حقوق الملكية.**

- **الإيضاحات المتممة للقوائم المالية و التي تمثل جزءا مكملا لهذه القوائم الأساسية الأربعة.**

ولكن بعض المعلومات المالية قد يكون من الأفضل تقديمها عن طريق وسائل التقارير المالية الأخرى، –بخلاف القوائم المالية الأساسية– ومن أمثلة ذلك : تقرير مجلس الإدارة وتقرير لجنة المراجعة والجداول المرفقة بالتقرير السنوى للشركة أو نشرات الإكتتاب أو التقارير المقدمة للجهات الحكومية أو توقعات الإدارة أو المعلومات التي توضح المسئولية الإجتماعية للمنشأة.

وهذه المعلومات قد تكون مطلوبة على أساس نشرات رسمية ملزمة أو قواعد تنظيمية أو إلى العرف السائد أو لأن الإدارة ترغب فى الإفصاح عنها بصورة إختيارية.

وقد قامت مهنة المحاسبة بتحديد مجموعة من أهداف التقرير المالى فى منشآت الأعمال وهى:

أ– توفير معلومات مفيدة لقرارات الإستثمار والإئتمان.

ب–توفير معلومات مفيدة لتقدير التدفقات النقدية المتوقعة.

جـ – توفير معلومات عن موارد المنشأة والمطالبات المترتبة على هذه الموارد والتغيرات فى كل منها.

٣.العوامل البيئية التى تؤثر على المحاسبة:

إن المحاسبة –كغيرها من النظم والأنشطة الإنسانية– هى نتاج لبيئتها حيث تتكون بيئة المحاسبة من الظروف والقيود والمؤثرات الإجتماعية والإقتصادية والسياسية والقانونية، التى تختلف من وقت لآخر. لذلك فإن المحاسبة المالية هى نتاج للعديد من الظروف والمؤثرات منها:

أولا: تعترف المحاسبة بأن الأفراد يعيشون فى عالم يتصف بندرة الموارد.فلأن عرض الموارد محدود ، فإن الأفراد يحاولون التحفظ فى إستخدامها ويشجعون من يستطيع إستخدامها بكفاءة. والمحاسبة تساعد فى تحديد من يستخدم هذه الموارد بكفاءة ومن يستخدمها بدون كفاءة.

ثانيا: تعترف المحاسبة بأن الموارد الإنتاجية مملوكة بصفة عامة للقطاع الخاص بدلا من الحكومة. والمنافسة هى التى تحدد مدى نجاح المنشآت. وتلقى هذه الحقيقة بعبء جوهرى على مهنة المحاسبة فى قياس الأداء بصورة صحيحة وعادلة، حتى تستطيع المنشآت الجيدة جذب رؤوس الأموال للإستثمار.

ثالثا: تعترف المحاسبة بأن النشاط الإقتصادى يتم بواسطة وحدات مستقلة تسمي منشآت الأعمال. وتتكون هذه المنشآت من موارد إقتصادية (أصول) وتعهدات إقتصادية (إلتزامات)

ومصالح متبقية (حقوق ملكية) . ويؤدى النشاط الإقتصادى للمنشأة إلى زيادة أو تخفيض هذه العناصر. ومن ثم تقوم المحاسبة بتجميع الأنشطة الإقتصادية والتقرير عنها عندما تؤثر هذه الأنشطة الإقتصادبة على عناصر منشآت الأعمال.

رابعا : تعترف المحاسبة بأنه فى النظم الإقتصادية المتقدمة ، يوكل البعض (ملاك ومستثمرون) مهمة الوصاية والرقابة على ممتلكاتهم إلى آخرين (المديرين) وبذلك تم فصل الملكية عن الإدارة وخاصة فى المنظمات الكبرى، وبذلك برزت وظيفة الوكالة – قياس البيانات والتقرير عنها للملاك – كأحد الأدوار الهامة للمحاسبة.

خامسا:تعترف المحاسبة بأن الموارد الإقتصادية والتعهدات الإقتصادية والمصالح المتبقية ، يجب التعبير عنها فى صورة نقدية.ففى أغلب الإقتصاديات تستخدم النقود كمقياس لكل من الخصائص النوعية والكمية للأحداث والموارد والتعهدات الإقتصادية.

وتعمل أيضا المحاسبة على تشكيل بيئتها ،وتلعب دورا هاما فى توجيه القرارات والمواقف الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والقانونية .فالمحاسبة نظام يقوم بتغذية عكسية للأفراد والمنظمات بالمعلومات التى يمكن إستخدامها فى إعادة تشكيل بيئتهم ، فهى توفر معلومات لإعادة تقييم الأهداف الإجتماعية والسياسية والإقتصادية وكذلك عن التكاليف والمنافع النسبية للوسائل البديلة لتحقيق هذه الأهداف.

٤. الحاجة لوضع معايير محاسبية:

لأن المحاسبة تؤثر بصفة مستمرة على بيئتها وتتأثر بها، فإن هناك إهتماما كبيرا بصياغة المعايير المحاسبية المنظمة للممارسة المحاسبية.

ولما كان لدى مستخدمى القوائم المالية العديد من الحاجات المتطابقة والمتعارضة لأنواع متنوعة من المعلومات التي تحتويها تلك القوائم.ولمواجهة هذه الإحتياجات وللوفاء بمسئولية الإدارة عن التقرير المالى عن الأصول الموكولة لهم ، قام المحاسبون بإعداد مجموعة واحدة من القوائم المالية ذات الغرض العام، وبحيث تصور هذه القوائم بصورة عادلة وواضحة وكاملة المركز المالى ونتائج عمليات المنشأة. وعند إعدادهم للقوائم المالية ، يواجه المحاسبون المخاطر المحتملة للتحيز وأخطاء التفسير وعدم الدقة والغموض ، ومن أجل تقليل هذه المخاطر ، حاولت مهنة المحاسبة وضع هيكل نظرى يحظى بالقبول العام وتتم ممارسته على نطاق واسع . فبدون هذا الهيكل النظرى سيقوم كل محاسب أو منشأة بوضع الهيكل النظرى الخاص بها وإستخدامه فى المتبعه ، على أن يقوم مستخدمو القوائم المالية بتطويع أنفسهم مع ممارسات المحاسبة والتقرير المالى لكل منشأة على حدة . وقد تبنت مهنة المحاسبة مجموعة عامة من المعايير والإجراءات التى أطلق عليها المبادىء المحاسبية المتعارف عليها (Generally (GAAP Accepted Accounting Principles وهى تلك المبادىء التى تحظى بتأييد رسمى ظاهر

من المنظمات المهنية العالمية المسئولة عن مهنة المحاسبة حيث يشير مصطلح "المتعارف عليها" إما إلى قيام جهة تنظيم محاسبى عالمى–أو أكثر من جهة– ذات سلطة بوضع هذه المبادىء والمعايير والتفسيرات، أو إلى أن هناك ممارسة محاسبية معينة قد حظيت بالقبول العام على مدار الزمن بسبب تطبيقها على نطاق واسع.

ورغم أن هذه المبادىء والممارسات قد أثارت كثيرا من الجدل والإنتقاد ، فإن أغلب المحاسبين وأعضاء مجتمع المال والأعمال ينظرون إليها بإعتبارها المعايير والإجراءات التى ثبتت فائدتها على مدار الزمن.

٥. المنظمات المشتركة فى وضع المعايير المحاسبية:

كانت الدول فى الماضى تعتمد فى وضع المعايير على المنظمات المهنية المحلية ، وكانت هذه المعايير تختلف فى الأهداف والمفاهيم . وحديثا ظهرت العديد من المنظمات المهنية المحاسبية العالمية التى ساهمت بشكل فعال فى تطور مهنة المحاسبة فى كل من أمريكا وانجلترا وكندا واستراليا، والتى تعمل جميعا على تطوير علم المحاسبة مثل هيئة تداول الأوراق المالية Securities And Exchange Commission (SEC) و مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية: Financial Accounting Standards Board (FASB) ومجلس معايير المحاسبة الدولية International Accounting Standards Board (IASB) الذى أصدر المعايير الدولية لإعداد التقارير الماليةInternational Financial Reporting Standards (IFRS) التى استخدمت فى أكثر من ١١٥ دولة ، ولاقت قبولا سريعا فى كثير من الدول الأخرى. وأصبحت (IFRS) هى الأساس المناسب لإعداد التقارير المالية فى أغلب الشركات في كثير من دول العالم ، وهذا ما سهل عملية المقارنة بين المعلومات المحاسبية لهذه الشركات.

وسوف نقدم نبذة مختصرة عن بعض هذه المنظمات فيما يلى:

أ–هيئة تداول الأوراق المالية (SEC)

وقد أنشأت هذه الهيئة فى أمريكا عام ١٩٣٤م نتيجة للكساد العظيم فى الثلاثينات ، والذى نتج عنه إنهيار واسع فى منشآت الأعمال وأسواق الأوراق المالية.وتعتبر SEC إحدى الهيئات الحكومية التى تتولى تنفيذ قوانين الأوراق المالية وغيرها من القوانين فى أمريكا. حيث تلتزم أغلب الشركات التى تصدر أوراق مالية للجمهور العام أو الشركات المقيدة فى البورصة بتقديم قوائم مالية معتمدة إلى SEC وعلاوة على ذلك ، فإن SEC لها سلطات واسعة فى تحديد الممارسات والمعايير المحاسبية التى تستخدمها الشركات الخاضعة لإشرافها وبالتفصيل الذى تراه، وكذلك لديها سلطة وضع المبادىء المحاسبية والإلزام بها

ب-مجلس معايير المحاسبة المالية: Financial Accounting Standards Board (FASB) ومجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB):

وتتركز مهمتهما الأساسية فى وضع وتحسين معايير المحاسبة والتقارير المالية لإرشاد وتوجيه الجمهور العام الذى يضم معدى ومراجعى ومستخدمى المعلومات المالية.

ويعتمد FASB و IASBعند وضع معايير المحاسبة المالية على قاعدتين أساسيتين وهما:

أ- الإستجابة لحاجات ووجهات نظر مجتمع الإعمال ككل وليس فقط مهنة المحاسبة.

ب-أن يعمل على مرأى من الجمهور العام ، بحيث يعطى للأطراف المهتمة ، الفرصة كاملة للتعبير عن وجهات نظرها.

وقد حاولت مهنة المحاسبة بصفة مستمرة أن تضع هيكلا للنظرية والمتبعه العملية يمثل مرشدا عاما. وأدت محاولاتها إلى إلى إنتقاء مجموعة من المعايير والإجراءات المحاسبية التى أطلق عليها المبادىء المحاسبية المقبولة قبولا عاما GAAP ، وهى مبادىء تحظى بتأييد رسمى ظاهر وواضح.

٦. أثر الجماعات المختلفة على وضع المعايير:

ربما كانت القوة الأكثر تأثيرا على عملية وضع المعايير المحاسبية نابعة من الجماعات المختلفة للمستخدمين.حبث تضم جماعات المستخدمين الأطراف الأكثر إهتماما وتاثرا بالمعايير والقواعد والإجراءات المحاسبية. وتلعب جماعات المستخدمين مثل هذا الدور الهام لأن عملية وضع المعايير المحاسبية تمثل قرارا إجتماعيا ، بمعنى أن المعايير المحاسبية هى نتاج لتصرف سياسى أكثر منها لإستنتاج منطقى أو لنتائج تجريبية.

فقد ترغب جماعات المستخدمين فى المحاسبة عن أحداث إقتصادية معينة أو التقرير عنها بصورة معينة وتكافح بشدة للحصول على ما تريد. وتعلم هذه الجماعات أن الطريقة الأكثر كفاءة للتأثير على المعايير التى تحكم المتبعه المحاسبية هى المشاركة فى صياغة هذه المعايير أو محاولة التأثير على أو إقناع من يقوم بصياغتها. ولذلك ، فقد أصبح FASB هدفا للعديد من الضغوط ومحاولات إحداث التغيير فى المعايير الحالية ووضع معايير جديدة(لقد إعترف كل رؤساء FASB بخضوع العديد من مشروعات المجلس لضغوط سياسية مثل "المحاسبة عن الإلتزمات العرضية ، المحاسبة عن الأوراق المالية القابلة للتداول، المحاسبة عن المعاشات، قائمة التدفقات النقدية، المحاسبة عن ضرائب الدخل")ولكن يجب أن يتجنب FASB إصدار معايير أو نشرات بدافع سياسى خالص ولكن يجب أن تعد المعايير على أساس بحثى دقيق وفى أطار نظرى يستند إلى العوامل السياسية والحقائق الإقتصادية. وبسبب معدل التغير السريع والتعقد المتزايد فى الأقتصاد ، فقد أصبحت هذه الضغوط فى تزايد مستمر .وقد طالبت بعض الجماعات المؤثرة بأن تتعامل

مهنة المحاسبة بشكل أكثر سرعة وحزما فى حل مشاكلها وإستكمال جوانب النقص بها ، فى حين عارضت جماعات أخرى ذلك مفضلة إدخال التعديلات فى صورة بطيئة وعند الضرورة فقط.

وتتعدد مصادر التأثير على عملية وضع المعايير المحاسبية ، ولكن الضغوط الأكثر حدة وإستمرار تأتى من الشركات والجهات الحكومية، المؤسسات المالية ، الإتحادات الصناعية ، مكاتب المراجعة ، الجهات الأكاديمية ، المنظمات المحاسبية وقطاع الإستثمار

٧. أخلاقيات بيئة المحاسبة المالية:

فى المحاسبة – كغيرها من مجالات الأعمال– نواجه دائما بكوارث أخلاقية، بعضها بسيط ويسهل حله فى حين أن بعضها الآخر معقد وحلوله غير واضحة. إن تركيز مجتمع الأعمال على أهداف مثل (تعظيم الأرباح – مواجهة تحديات المنافسة – التأكيدعلى النتائج قصيرة الأجل – البحث عن العائد السريع) ، يضع المحاسبين وسط بيئة من المتناقضات والضغوط. فهناك تساؤلات أساسية كثيرة مثل : هل طريقة توصيل المعلومات المالية جيدة أم سيئة؟ هل هذه المعالجة صحيحة أم خاطئة؟ ، لا يمكن الإجابة عن هذه التساؤلات بمجرد اللجوء إلى المبادئ المحاسبية المتعرف ليها GAAP أو إتباع قواعد المهنة. فالمهارة الفنية لا تكفى وحدها حينما نكون بصدد قرار أخلاقى.

وعلى المحاسب الممارس – سواء كان محاسبا فى شركة أو محاسبا قانونيا – أن يقدر أهمية الإعتراف بهذه القضايا الأخلاقية ويحلل العناصر الأساسية التى تتضمنها ويقوم بالإختيار بين الحلول البديلة بصورة رشيدة، حيث أن أداء الشىء الصحيح وإتخاذ القرار الصحيح لا يكون سهلا دائما ، فالأمور الصحيحة لا تكون واضحة دائما ، كما أن الضغوط للجوء إلى كسر القواعد والتلاعب بها أو تجاهلها قد تكون مؤثرة. على سبيل المثال، فإن هناك العديد من التساؤلات التى يواجهها متخذ القرار عند إتخاذ قرار أخلاقى صارم مثل: هل سيؤثر قرارى على أدائى لعملى بصورة سليمة؟ هل سينقلب رؤسائى على؟ هل سيكون زملائى غير راضين عنى؟ . إن القرار سيكون أكثر صعوبة بسبب عدم وجود إجماع عام على صياغة نظام أخلاقى شامل يمكن الإسترشاد به عند إتخاذ القرارات الأخلاقية.

ومع ذلك فإن كل هذه الحساسية الأخلاقية يمكن إفسادها بواسطة الضغوط التى قد تأخذ شكل : ضغوط زمنية ، ضغوط وظيفية ، ضغوط من جانب العملاء ، ضغوط شخصية ، ضغوط الرؤساء ....الخ.

٨. طبيعة الإطار النظرى

مع زيادة التغيرات الاقتصادية والمالية ، تزداد الحاجة الى ادخال تغيرات وتحسينات في نوعية المعلومات المالية المقدمة حتى يمكن الاعتماد عليها .

ولتقديم المعلومات المالية المطلوبة ، قام المحاسبون بوضع اطار نظرى Conceptual Framework للمحاسبة والإفصاح المالى ، وقد تطلب هذا الاطار– الذى استند الى أهداف عملية الإفصاح المالى التي حددها FASB (والتي سبق ذكرها بالفصل الأول) – الكثير من الوقت والخبرة المهنية والتكلفة ، ويعتقد الكثيرون أن إسهام مجلس معايير المحاسبة المالية FASB– واستمراره في الوجود – يكمن في الإستناد إلى هذا الإطار النظرى.

و يتشابه الإطار النظرى مع " الدستور" ، فهو يمثل نظاما متكاملا من الأهداف والأسس المترابطة التي يمكن أن تؤدى إلى معايير محاسبية متسقة consistent ، والتي تساعد على وصف طبيعة ووظيفة ومحددات المحاسبة المالية والقوائم المالية

فلماذا يلزم وجود إطار نظرى؟ إن وجود الإطار النظرى ضرورى للأسباب التالية :

أولا : حتى تكون المعايير المحاسبية مفيدة ، يجب أن تستند في وضعها إلى هيكل ثابت من المفاهيم والأهداف ، فوضع إطار نظرى دقيق للمفاهيم والأهداف سوف يمكن FASB من إصدار معايير أكثر نفعا واتساقا في المستقبل . فطالما أنه يتم بناء المعايير والقواعد المحاسبية على نفس الأسس، فإنها ستكون متسقة مع بعضها البعض ، وسوف يساعد هذا الإطار على زيادة فهم المستخدمين للقوائم المالية وثقتهم في عملية التقرير المالى، كما سيؤدى لزيادة إمكانية المقارنة بين القوائم المالية للشركات .

ثانيا : أنه يمكن من حل المشاكل المستجدة بصورة أكثر سرعة بمجرد الرجوع إلى هذا الإطار النظرى الثابت . ومن أمثلة المشاكل المستجدة أدوات المديونية الجديدة التي قامت الشركات بإصدارها في بداية الثمانينيات كإستجابةلإرتفاع أسعار الفائدة ومعدلات التضخم مثل "السندات العقارية المشاركة في الملكية" [وهى ديون يحصل فيها المقرض على حصة في الملكية]، "السندات ذات العائد الصفرى" [وهى سندات يتم إصدارها بخصم إصدار كبير وبدون معدل فائدة محدد أو بمعدل فائدة صفر، " السندات المردودة بسلع " [وهى السندات التي يمكن ردها في شكل سلع] .

و من الصعب – إن لم يكن من المستحيل – أن يقوم FASB بوصف المعالجة المحاسبية السليمة والسريعة لمثل هذه الحالات . ومع ذلك فإن المحاسبين الممارسين يواجهون مثل هذه المشاكل بصورة دورية ومستمرة وعليهم أن يقوموا بحلها وهناك أمل في أن يتمكن الممارسون عن طريق الحكم الشخصى الجيد والإستعانة بإطار نظرى متعارف عليه على نطاق واسع، من استبعاد بدائل معينة للمعالجة والتركيز على معالجة منطقية مقبولة .

٩. وضع إطار نظرى

DEVELOPMENT OF A CONCEPTUAL FRAMEWORK

رغم أن هناك العديد من المنظمات واللجان والأفراد ممن قاموا بوضع ونشر إطار نظرى خاص بكل منهم ، فإنه لا يوجد إطار وحيد متعارف عليه على نطاق واسع يعتمد عليه في المتبعه. وربما كانت أكثر هذه المحاولات نجاحا تمثلت في قائمة مجلس مبادئ المحاسبة رقم (٤) بعنوان "المفاهيم الأساسية والمبادىء المحاسبية التي تشكل أساس القوائم المالية لمنشآت الأعمال " والتي قامت بوصف المتبعه الحالية ولكنها لم تقم بتوصيف ما يجب أن تكون عليه المتبعه وايضا قام FASB بإصدار قائمة مفاهيم المحاسبة المالية ، ترتبط بالمنظمات غير الهادفة للربح ضمن القائمة رقم (٤) بعنوان "أهداف التقرير المالى فى المنظمات غير الهادفة للربح".وإعترافا من FASB بالحاجة لوجود إطار نظرى متعارف عليه، فقد قام سنة ١٩٧٦ بإصدار مذكرة مناقشة من ثلاثة أجزاء بعنوان " الإطار النظرى للمحاسبة المالية والإفصاح المالى : عناصر القوائم المالية وقياسها " ، حيث قامت هذه المذكرة بتحديد القضايا الأساسية التي يجب تناولها عند وضع الإطار النظرى الذى سيمثل أساس وضع المعايير المحاسبية وحل جوانب الخلاف في عملية الإفصاح المالى، ومنذ إصدار هذه المذكرة قام FASB بإصدار خمس قوائم بمفاهيم المحاسبة المالية المرتبطة بالإفصاح المالى لمنشآت الأعمال وهى :

١- القائمة رقم ١ : بعنوان " أهداف الإفصاح المالى لمنشآت الأعمال " والتي تعرض أهداف المحاسبة والغرض منها .

٢- القائمة رقم ٢ :بعنوان " الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية " والتى تتعرض للخصائص التى تجعل المعلومات المحاسبية مفيدة .

٣- القائمةرقم ٣ : بعنوان " عناصر القوائم المالية لمنشآت الأعمال " والتي تقدم تعريفات للبنود التي تتضمنها القوائم المالية مثل الأصول، الإلتزامات،الإيرادات ، المصروفات .

٤- القائمة رقم ٥ : بعنوان " الإعتراف والقياس في القوائم المالية لمنشآت الأعمال " والتي قامت بوضع أربعة معايير أساسية للإعتراف والقياس وبعض الإرشادات حول نوعية المعلومات التي يلزم أن تتضمنها القوائم المالية ومتى يتم ذلك .

٥- القائمةرقم ٦ :بعنوان " عناصرالقوائم المالية" والتي حلت محل القائمة رقم ٣ السابقة ، حيث قامت بتوسيع نطاق تطبيقها لتشمل المنظمات غير الهادفة للربح .

ويتضمن الإطار النظرى ثلاثة مستويات : حيث يختص المستوى الأول بتحديد أهداف المحاسبة والتي تمثل حجر الزاوية في الإطار النظرى ، في حين يعرض المستوى الثانى الخصائص النوعية التي تجعل المعلومات المحاسبية مفيدة والتعريفات الخاصة بعناصر القوائم المالية (الأصول،الإلتزامات .. ألخ). ويوضح المستوى الثالث والأخير مفاهيم الاعتراف والقياس،التي

يستخدمها المحاسبون عند وضع وتطبيق المعايير المحاسبية، والتي تتضمن إستخدام الفروض والمبادىء والمحددات التي تصف بيئة الإفصاح المالى الحالية.ويمكن بيان هذه المستويات فيما يلى:

المستوى الأول :الأهداف الأساسية BASIC OBJECTIVES

كماذكرنا من قبل ، فإن عملية إعداد التقرير المالى تهدف لتوفير معلومات :

١- تكون مفيدة لمن يتخذون قرارات الاستثمار والإئتمان ومن يفهمون الأنشطة التجارية والإقتصادية بشكل مناسب .

٢- تكون مفيدة للمستثمرين والدائنين الحاليين والمرتقبين وغيرهم من المستخدمين في تقدير مقدار وتوقيت ودرجة عدم التأكد المصاحبة للتدفقات النقدية المستقبلية.

٣- تتعلق بالموارد الاقتصادية والمطالبات على هذه الموارد والتغييرات في كل منهما.

وعلى ذلك، فإن الأهداف تبدأ بنظرة واسعة للمعلومات المفيدة لقرارات المستثمر والدائنين، ثم تضيق هذه النظرة لتقتصر على إهتمام المستثمرين والدائنين بالمتحصلات النقدية المتوقعة من استثماراتهم في أو قروضهم إلى منشآت الأعمال ، وأخيرا تركز الأهداف على القوائم المالية التي توفر معلومات مفيدة في تقدير التدفقات النقدية المحتملة لمنشآت الأعمال والتي تشكل أساس التدفقات النقدية للمستثمرين والدائنين .

وعند تقديم معلومات لمستخدمى القوائم المالية تعتمد مهنة المحاسبة على القوائم المالية ذات الغرض العام التي تتجه إلى توفير المعلومات الأكثر إفادة للجماعات المختلفة من المستخدمين بأقل تكلفة ممكنة . وتستند هذه الأهداف على أن المستخدم يحتاج لقدر ملائم من المعرفة بجوانب الأعمال التجارية والمحاسبة المالية حتى يتمكن من فهم المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية . وتعد هذه النقطة هامة لأنها تعنى أنه عند إعداد القوائم المالية يمكن للمحاسبين إفتراض وجود مستوى ملائم من الأهلية لدى المستخدم حيث أن لذلك أثرا هاما على طريقة ومدى التقرير عن المعلومات.

المستوى الثانى: مفاهيم أساسية: FUNDAMENTAL CONCEPTS

يختص المستوى الأول بأهداف المحاسبة والغرض منها ، في حين يختص المستوى الثالث بمناقشة طرق تحقيق هذه الأهداف . وفيما بين هذين المستويين فإنه يلزم تقديم بعض المفاهيم النظرية الأساسية التي توضح الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وعناصر القوائم المالية ، حيث تشكل هذه المفاهيم الأساسية حلقة الوصل بين(الأهداف ، وكيفية الإعتراف والقياس) في المحاسبة .

- **الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية:**

حدد FASB في قائمة المفاهيم رقم ٢ الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والتي تفرق بين المعلومات الأفضل (الأكثر إفادة) والمعلومات الأدنى (الأقل إفادة) لأغراض إتخاذ القرار. وعلاوة على ذلك ، فقد وضع FASB عدة محددات [هي التكلفة/المنفعة ، الأهمية النسبية] كجزء من الإطار النظرى . ويمكن عرض هذه الخصائص بصورة متدرجة من خلال تقسيمها الي مجموعتين المجموعة الأولي تتمثل في الخصائص الأساسية والثانية تتمثل في الخصائص الثانوية وسوف نوضح كل منها علي النحو التالي :-

الخصائص الرئيسية

- **القابلية للفهم** :understandability

يختلف متخذو القرار بدرجة كبيرة في أنواع القرارات التي يتخذونها وأساليب اتخاذ القرارات التي يستخدمونها وفى المعلومات المتاحة لديهم أو التي يمكنهم الحصول عليها من مصادر أخرى وفى قدرتهم على تشغيل هذه المعلومات . وحتى تكون المعلومات مفيدة فإنه يلزم إيجاد حلقة ربط بين هؤلاء المستخدمين والقرارات التي يتخذونها ،وتتمثل هذه الحلقة في القابلية للفهم understandability وهى إحدى خصائص المعلومات التي تسمح للمستخدمين الذين لديهم قدر معقول من الدراية المحاسبية بإدراك مغزى تلك المعلومات . فلتوضيح أهمية هذه الرابطة نفترض أن إحدى الشركات قد قامت بإصدار تقرير عن دخلها خلال ثلاثة شهور يوفر معلومات ملاءمة ويمكن الاعتماد عليها لأغراض اتخاذ القرار . ولكن لسوء الحظ ،فإن هناك بعض المستخدمين الذين لا يفهمون محتوى ومغزى هذا التقرير . وعلى ذلك ،فرغم أن المعلومات التي يعرضها التقرير على درجة عالية من الملاءمة والمصداقية فإنها عديمة النفع للمستخدمين الذين لا يفهمونها .

- **الملاءمة والمصداقية Relevance & Reliability :**

أشار FASB إلى أن الملاءمة والمصداقية هما الخاصيتان الأساسيتان اللتان تجعلان المعلومات المحاسبية مفيدة لاتخاذ القرار . فكما ورد في قائمة مفاهيم FASB رقم ٢ فإن " الخواص التي تفرق المعلومات الأفضل (الأكثر إفادة) عن المعلومات الأدنى (الأقل إفادة) هما الملاءمة والمصداقية . مع بعض الخواص الأخرى المتفرعة منهما " .

الملاءمة Relevance:لكى تكون المعلومات المحاسبية ملائمة يلزم أن تكون مؤثرة في القرار.وتساعد المعلومات الملائمة المستخدمين لها على عمل تنبؤات عن ناتج الأحداث السابقة والحالية والمستقبلية (القيمة التنبؤية للمعلومات) وعلى تاكيد أو تصحيح توقعات سابقة (القيمة الإستردادية للمعلومات).فلكى تكون المعلومات ملائمة يجب أن تكون لها قيمة تنبؤية وقيمة إستردادية وأن يتم تقديمها فى الوقت المناسب.

المصداقية Reliability :تتسم المعلومات المحاسبية بالمصداقية بقدر خلوها من الخطأ والتحيز وعرضها بصورة صادقة . ولكى تتسم المعلومات المحاسبية بالمصداقية يجب أن تتوافر بها ثلاث خصائص فرعية أساسية هي: القابلية للتحقق ،الصدق في العرض ، الحياد:

- **القابلية للتحقق : Verifiability** : يتحقق هذا المفهوم عندما تحدث درجة عالية من الإتفاق بين عدد من الأفراد القائمين بالقياس والذين يستخدمون نفس طريقة القياس. وذلك كأن يصل عدد من المراجعين المستقلين إلى نفس النتيجة بخصوص عدد من القوائم المالية، فإذا وصلت أطراف خارجية بإستخدام نفس طرق القياس إلى نتائج مختلفة، فإن القوائم المالية تكون غير قابلة للتحقق منها ولا يمكن للمراجعين إبداء الرأى فيها.
- **الصدق فى العرض Representational Faith fullness**: يعنى هذا المفهوم ضرورة وجود مطابقة أو إتفاق بين الأرقام والأوصاف المحاسبية من ناحية والموارد والأحداث التى تتجه هذه الأرقام والأوصاف لعرضها من ناحية أخرى. بمعنى آخر أن تمثل الأرقام ما حدث بالفعل.فعندما تبين القوائم المالية لشركة ما مبيعات قدرها بليون جنيه فى حين أن المبيعات الفعلية تفصح ٨٠٠ مليون جنيه فقط ، فإن هذه القوائم تكون غير صادقة فى العرض.
- **الحياد Neutrality**: يعنى هذا المفهوم أنه لا يمكن إنتقاء المعلومات بشكل يتضمن تفضيل إحدى الجماعات المستفيدة بها على الأخرى ، حيث أن المعلومات الحقيقية والصادقة يجب أن تمثل محل الإهتمام الأول. فالمعايير يجب أن تكون خالية من التحيز وإلا لن يكون لدينا قوائم مالية يمكن الإعتماد عليها، وبدون الثقة فى القوائم المالية لن يستخدم الأفراد المعلومات التى تتضمنها.

الخصائص الثانوية

- **القابلية للمقارنة والثبات: Comparability and Consistency**

تكون المعلومات الخاصة بمنشأة معينة أكثر إفادة إذا أمكن مقارنتها بمعلومات مماثلة لمنشأة اخرى أو بمعلومات لنفس المنشأة فى فترات زمنية أخرى (الثبات):

- **القابلية للمقارنة Comparability**: تعتبر المعلومات التى تم قياسها والتقرير عنها بصورة متماثلة فى المنشآت المختلفة قابلة للمقارنة ، حيث تمكن صفة القابلية للمقارنة المستخدمين من تحديد جوانب الإتفاق والإختلاف الأساسية فى الظواهر الإقتصادية ، طالما أنه لم يتم إخفاء هذه الجوانب بإستخدام طرق محاسبية غير متماثلة.
- **الثبات Consistency** : عندما تطبق وحدة محاسبية نفس المعالجات المحاسبية على نفس الأحداث من فترة لأخرى، فإنها تعتبر ثابتة فى إستخدامها للمعايير المحاسبية ، ولا

يعنى ذلك أن الشركات لا يمكنها التحول من طريقة محاسبية لأخرى ، حيث يمكن للشركات تغيير الطرق المحاسبية التى تستخدمها وذلك فى الحالات التى يثبت فيها أن الطرق الجديدة تعد أفضل من القديمة ، وفى هذه الحالة فإنه يلزم الإفصاح عن طبيعة وأثر هذا التغيير المحاسبى ومبرر إجرائه وذلك فى القوائم المالية الخاصة بالفترة التى حدث فيها التغيير.

وعند حدوث تغيير فى المبادىء المحاسبية المستخدمة ، يجب أن يشير إليه المراجع فى فقرة توضيحيه بتقرير المراجعة ، حيث تقوم هذه الفقرة بتحديد طبيعة التغيير وإرشاد القارىء إلى الملاحظة الواردة على القوائم المالية التى قامت بمناقشة هذا التغيير بالتفصيل.

وبصفة عامة، فإن التقارير المحاسبية لأية سنة تكون مفيدة فى ذاتها ، ولكنها تكون أكثر إفادة إذا أمكن مقارنتها مع تقارير شركات أخرى ومع التقارير السابقة لنفس الشركة.

١٠. العناصر الأساسية للقوائم المالية Basic elements:

من الجوانب الهامة لوضع أى هيكل نظرى هى إرساء تعريفات لعناصر هذا الهيكل.وفى الوقت الحاضر ، تستخدم المحاسبة العديد من المصطلحات ذات المعانى الخاصة والمحددة وهى المصطلحات التى تمثل لغة المحاسبة. وقد قامت نشرة FASB رقم ٦ فى المفاهيم بتعريف عشرة من العناصر التى تتعلق بصورة مباشرة بقياس الأداء والحالة المالية للمنشأة. نبينها فيما يلى:

عناصر القوائم المالية

١- الأصول: منافع إقتصادية محتملة فى المستقبل ، قامت شركة معينة بالحصول عليها أو التحكم فيها نتيجة صفقات أو أحداث سابقة.

٢- الإلتزامات: تضحيات محتملة فى المستقبل بمنافع إقتصادية ناتجة عن تعهدات حالية لشركة معينة ، بتحويل أصول أو تقديم خدمات لوحدات أخرى فى المستقبل نتيجة لصفقات أو أحداث سابقة.

٣- حق الملكية: وهو الحق المتبقى على أصول وحدة معينة بعد طرح إلتزاماتها ، وفى منشآت الأعمال يتمثل فى حقوق الملاك.

٤- إستثمارات الملاك: هى الزيادة فى صافى أصول منشأة معينة ، الناتجة عن تحويلات إليها لشىء ما ذى قيمة من وحدات أخرى وذلك للحصول على أو زيادة حقوق ملكية فى تلك المنشأة.وعادة ما تكون إستثمارات الملاك فى شكل أصول مقدمة ولكنها تتضمن أيضا خدمات مقدمة أو تسوية أو تحويل الإلتزامات على المنشأة.

٥- التوزيعات على الملاك: وهى الإنخفاض فى صافى أصول منشأة معينة الناتج عن قيام المنشأة بتحويل أصول أو تقديم خدمات أو التحمل بالتزامات تجاه ملاكها ، وتؤدى التوزيعات على الملاك إلى تخفيض حقوق الملكية بالمنشأة.

٦- الدخل الشامل: هو التغير فى حقوق ملكية (صافى أصول) منشأة معينة خلال فترة معينة نتيجة لصفقات واحداث وظروف أخرى من مصادر غير مرتبطة بالملكية ، فهى تتضمن كل التغيرات فى حق الملكية خلال الفترة بإستثناء تلك الناتجة عن إستثمارات الملاك والتوزيعات عليهم.

٧- الإيرادات: هى تدفقات داخلة أو أى زيادات أخرى فى أصول منشأة معينة أو تسوية لإلتزاماتها(أو مزيج منهما) خلال فترة زمنية معينة وذلك نتيجة لتسليم أو إنتاج سلع أو تقديم خدمات أو أية أنشطة أخرى ، مما يشكل العمليات الأساسية المستمرة للشركة.

٨- المصروفات :هى تدفقات خارجة أو أى إستخدام لأصول أو تحمل بإلتزامات (أو مزيج منهما) خلال فترة زمنية معينة وذلك نتيجة تسليم أو إنتاج سلع أو تقديم خدمات أو القيام بأية أنشطة اخرى مما يشكل العمليات الأساسية المستمرة للشركة.

٩- المكاسب: هى الزيادة فى حقوق الملكية (صافى الأصول) نتيجة لصفقات عرضية أو طارئة لوحدة محاسبية معينة وكل الصفقات ، الأحداث والظروف الأخرى المؤثرة على المنشأة خلال فترة زمنية معينة بإستثناء تلك الناتجة عن الإيرادات وإستثمارات الملاك.

١٠- الخسائر : هى الإنخفاض فى حقوق الملكية (صافى الأصول) نتيجة لصفقات عرضية أو طارئة لوحدة محاسبية معينة ولكل الصفقات و الأحداث والظروف الأخرى المؤثرة على الوحدة خلال فترة زمنية معينة بإستثناء تلك الناتجة عن المصروفات أو التوزيعات على الملاك.

وستتم دراسة كل من هذه العناصر بمزيد من التفصيل فى الفصول التالية.ولكن هناك نقطتين هامتين ينبغي الإشارة إليهما فيما يتعلق بهذه التعريفات وهما:

الأولى: إن مصطلح "الدخل الشامل" يمثل مفهوما جديدا ، فالدخل الشامل أكثر إتساعا من فكرتنا التقليدية عن صافى الدخل، فبناء على تعريف FASB له ، فإنه يشمل صافى الدخل وكل التغيرات الأخرى فى حقوق الملكية بإستثناء إستثمارات الملاك والتوزيعات عليهم. وعلى ذلك فإن مفهوم الدخل الشامل متسع جدا ويعطى FASB المرونة فى تعريف بعض مكوناته الوسيطة . وستتم مناقشة هذا المفهوم – الذى لم يتم تطبيقه فى المتبعه العملية حتى الآن- بمزيد من التفصيل فى فصل تال.

الثانية: يصنف FASB هذه العناصر فى مجموعتين منفصلتين :

المجموعة الأولى: تضم ثلاثة عناصر هى : الأصول ، الإلتزامات ، حقوق الملكية. وهذه المجموعة تصف مقدار الموارد والمطالبات الواردة عليها فى لحظة زمنية معينة.

المجموعة الثانية: تضم العناصر السبعة الأخرى . وهى تصف الصفقات والأحداث والظروف التى تؤثر على المنشأة خلال فترة من الزمن.

وتتغير عناصر المجموعة الأولى بواسطة عناصر المجموعة الثانية وبالأثر المجمع لتغيراتها فى لحظة زمنية معينة. ويطلق على هذا التفاعل مصلح **الترابط** بمعنى أن الأرقام الأساسية فى قائمة معينة تترابط مع الأرصدة فى قائمة أخرى.

المستوى الثالث: مفاهيم الإعتراف والقياس والإفصاح:

كما اشرنا فيما سبق ، أصدر FASB قائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم (٥) بعنوان " الإعتراف والقياس فى القوائم المالية لمشآت الأعمال ". وقد إعتادت مهنة المحاسبة على إستخدام هذه المفاهيم على أنها إرشادات علمية، وقد إخترنا تقديمها بإعتبارها فروض ومبادئ،ومحددات أساسية كما يلى :

أ- فروض أساسية Basic Assumptions:

هناك أربعة فروض أساسية تشكل أساس هيكل المحاسبة المالية وهى:

الوحدة الإقتصادية – الإستمرار – وحدة النقود – الدورية.

١- فرض الوحدة الإقتصادية Economic Entity Assumption :

فمن الفروض الأساسية فى المحاسبة أن النشاط الإقتصادى يمكن رده إلى وحدة مساءلة معينة. بمعنى أنه يمكن الفصل بين النشاط الخاص بمنشأة أعمال معينة والنشاط الخاص بملاكها أو بمنشآت الأعمال الأخرى.فإذا لم توجد طريقة واضحة للفصل بين كل الأحداث الإقتصادية التى وقعت ، فإنه لن يوجد أى أساس للمحاسبة .

ولا ينطبق مفهوم الوحدة الإقتصادية فقط على الفصل بين أنشطة منشآت الأعمال، حيث يمكن إعتبار جزء معين – إدارة أو قسم أو صناعة بأكملها – وحدة مستقلة إذا ما أردنا تعريف الوحدة بهذا الشكل. وعلى ذلك فإن مفهوم الوحدة لا يشير بالضرورة إلى وحدة قانونية. فالشركة القابضة والشركات التابعة لها تمثل وحدات مستقلة قانونا ، ولكن

إدماج أنشطتها لأغراض المحاسبة والتقرير المالى ، لا يعد إنتهاكا لفرض الوحدة الإقتصادية.

٢- فرض الإستمرار Going Concern Assumption :

حيث تقوم أغلب الطرق المحاسبية على إفتراض أن منشأة الأعمال ستكون لها حياة ممتدة. وتشير الخبرة السابقة إلى أن الشركات – رغم وجود العديد من حالات الفشل – ذات معدلات إستمرار مرتفعة . ورغم أن المحاسبين لا يعتقدون فى إستمرار منشآت الأعمال إلى مالا نهاية، فإنهم يتوقعون بقاءها لفترة تكفى لتحقيق أهدافها والوفاء بإلتزاماتها.

وينطبق فرض الإستمرار فى أغلب حالات الأعمال ، حيث لا يمكن إسقاطه إلا إذا كانت الشركة على وشك التصفية. ففى مثل هذه الحالات ، يمكن لإعادة التقييم الكامل لأصول وإلتزامات الشركة أن يوفر معلومات لتقدير صافى القيمة القابلة للتحقق.

٣- فرض وحدة النقود Monetary Unit Assumption:

حيث تقوم المحاسبة على إفتراض أن النقود هى الأساس العام والمشترك للنشاط الإقتصادى، وأن وحدة النقود توفر أساسا ملائما للقياس والتحليل المحاسبى، ويعنى هذا الفرض أن وحدة النقود هى اكفء وسيلة للتعبير عن التغيرات فى رأس المال وعمليات تبادل السلع والخدمات للأطراف المهتمة. حيث أن وحدة النقود ملائمة وبسيطة ومتاحة على نطاق واسع ومفهومة ومفيدة.

٤- فرض الدورية Periodicity:

ويعنى هذا الفرض أن الأنشطة الإقتصادية للمنشأة يمكن تقسيمها إلى فترات زمنية . وتتنوع الفترات الزمنية المستخدمة ، ولكن الأكثر شيوعا فى الإستخدام هو الشهر ، ربع السنة ، السنة.

ب- المبادىء الأساسية للمحاسبة Basic Principles of Accounting:

هناك أربعة مبادىء أساسية للمحاسبة تستخدم فى تسجيل الصفقات هى:

أولا: مبدأ التكلفة التاريخية Historical Cost Principle :

فقد وجد معدو ومستخدمو القوائم المالية أن التكلفة هى الأساس الأكثر إفادة بصفة عامة لأغراض القياس والتقرير المحاسبى. ونتيجة لذلك ، فإن المبادىء المحاسبية المتعارف عليها

حاليا تتطلب المحاسبة عن أغلب الأصول والإلتزامات والتقرير عنها على أساس سعر الإستحواذ ، وهو مايشار إإليه عادة بمبدأ التكلفة التاريخية. فالتكلفة لها ميزة أساسية على غيرها من أساليب التقييم ، وهى أنها قابلة للإعتماد والتعويل عليها Reliable . فالتكلفة محددة ويمكن التحقق منها وبمجرد تحديدها تظل ثابتة طالما بقى الأصل فى الخدمة. فحتى يمكن الإعتماد على المعلومات المقدمة ، يجب أن تعلم كل الأطراف الداخلية والخارجية أن المعلومات دقيقة ومستندة إلى حقائق، وعن طريق إستخدام التكلفة كأساس لإمساك الدفاتر ، يمكن للمحاسبين توفير معلومات موضوعية وقابلة للتحقق منها فى تقاريرهم.

وقد ظهر العديد من الإعتراضات على إستخدام أساس التكلفة التاريخية . وتزداد حدة هذه الأنتقادات فى الفترات التى تتغير فيها الأسعار بصورة واضحة ، ففى مثل هذه الأوقات تصبح التكلفة متقادمة بمجرد تسجيلها ، ففى فترات إرتفاع أو إنخفاض الأسعار تصبح أرقام التكلفة الخاصة بالسنوات السابقة غير قابلة للمقارنة مع أرقام التكلفة الجارية.

ثانيا: مبدأ الإعتراف بالإيراد Revenue Recognition Principle :

حيث يعترف بالإيراد عادة عندما:

أ- يتحقق Realized أو يصبح قابلا للتحقق Realizable .

ب-يكتسب Earned .

ويطلق على هذا المدخل عادة " مبدأ الإعتراف بالإيراد " . فالإيرادات تتحقق عندما يتم مبادلة منتجات (سلع أو خدمات) أو بضائع أو أصول اخرى مقابل نقدية أو مطالبات نقدية ، كما تكون الإيرادات قابلة للتحقق عندما تكون هذه الأصول المملوكة قابلة للتحويل إلى إلى نقدية أو مطالبات نقدية ، وذلك عندما تكون هذه الأصول قابلة للبيع أو التداول فى سوق نشطة وبأسعار محددة وبدون تكلفة إضافية معنوية.

وعلاوة على هذا الشرط الأول (التحقق أو القابلية للتحقق) فإن الإيرادات لا يعترف بها إلى أن تكتسب.

وتعتبر الإيرادات مكتسبة عندما تقوم الشركة بإنجاز ما يجب عليها القيام به للحصول على حق إستخدام المنافع التى تمثلها هذه الإيرادات.وتمثل نقطة البيع شرطا موحدا ومقبولا أو معقولا للإعتراف بالإيراد. ومع ذلك ، فإن هناك إستثناءات على هذه القاعدة فى الحالات التى يصعب فيها تطبيقها ومنها:

- **الإعتراف بالايراد خلال الإنتاج : During Production**

حيث يسمح الإعتراف بالإيراد قبل أكتمال العقد فى بعض العقود الإنشائية طويلةالأجل ، حيث يتم الإعتراف بالإيراد فى هذه الطريقة دوريا على أساس نسبة الإتمام التى وصل إليها العقد بدلا من إنتظار الإنتهاء من العقد كله .

- **الإعتراف بالإيراد فى نهاية الإنتاج : End of Production**

فى أوقات معينة يمكن الإعتراف بالإيراد بعد انتهاء دورة الإنتاج وقبل البيع ، وذلك عندما يكون مقدار وسعر المبيعات مؤكدين على سبيل المثال ، إذا كانت المنتجات والأصول الأخرى قابلة للبيع فى سوق نشطة بأسعار محددة مسبقا وبدون تكاليف إضافية جوهرية، فإنه يمكن الإعتراف بالإيراد عند إكتمال عملية الإنتاج . ومن أمثلة ذلك عمليات البحث والتنقيب عن المعادن التى لها سوق جاهزة وبأسعار محددة بمجرد إستخراجها من الأرض .

- **الإعتراف بالإيراد عند التحصيل النقدى : Receipt of Cash**

حيث يتمثل تحصيل النقود أساسا آخر للإعتراف بالإيراد . ولا يستخدم الأساس النقدى إلا إذا كان من المستحيل تحديد رقم الإيراد فى تاريخ البيع بسبب عدم التاكد من التحصيل . ومن أمثلة الأساس النقدى طريقة البيع بالتقسيط . ولكن بصفة عامة فإنه يجب الإعتراف بالمبيعات عند إتمامها ، وعند توقع ديون مشكوك في تحصيلها فإنها تسجل كتقديرات منفصلة.

وعلى ذلك فإن الإيرادات تسجل عند تحققها أو قابليتها للتحقق أو عند إكتسابها ، وعادة ما يكون ذلك فى تاريخ البيع، ولكن الظروف قد تتطلب تطبيق مدخل نسبة الإتمام أو مدخل نهاية الإنتاج أو مدخل التحصيل النقدى.

وكما نلاحظ ، فإن توقيت الإعتراف بالإيراد لا يعد أمرا سهلا ، ولكن المدخل الأكثر إستخداما هو الإعتراف بالإيراد عند نقطة البيع ، لأنه عند هذه النقطة تكون أغلب جوانب عدم التأكد قد تم التغلب عليها ويتوافر دليل قابل للتحقق منه ومستمد من صفقة تبادل.

ثالثا: مبدأ المقابلة : Matching Principle

عند الإعتراف بالمصروفات يحاول المحاسبون إتباع المدخل الذى يقول " دع المصروفات تتبع الإيرادات ". فالمصروفات لا يعترف بها عند سداد الأجور – مثلا – أو عند أداء العمل أو عند إنتاج المنتج ، ولكن عندما يساهم هذا العمل (الخدمة) أو المنتج فى تحقيق الإيراد.

وبذلك يرتبط الإعتراف بالمصروفات بالإعتراف بالإيرادات، حيث تعرف هذه المتبعه بمبدأ المقابلة لأنها تتضمن مقابلة المجهودات (المصروفات) بالإنجازات (الإيرادات) عندما يكون من المناسب إجراء ذلك بصورة عملية.

وبالنسبة للتكاليف التى يصعب إيجاد رابطة معقولة بينها وبين الإيرادات ، فإنه يجب تطبيق أحد المداخل الأخرى عليها.

وبصفة عامة يمكن القول أن التكاليف يتم تحليلها لتحديد مدى وجود علاقة بينها وبين الإيرادات، فعند وجود مثل هذه العلاقة يتم استنفاد التكاليف ومقابلتها بالإيراد فى الفترة التى يعترف فيها بالإيراد . وإذا لم توجد أية علاقة بين التكاليف والإيرادات يكون من المناسب توزيع التكلفة بإستخدام أساس معقول ومنطقى . ومع ذلك ، فعندما تكون هذه الطريقة غير مرغوب فيها ، فقد يتم استنفاد التكلفة بمجرد تحملها .

وعادة ما تصنف التكاليف إلى مجموعتين هما : تكاليف المنتج product cost وتكاليف الفترة period cost ، حيث أن تكاليف المنتج مثل المواد والعمالة والتكاليف الإضافية التى ترتبط بالمنتج ويمكن ترحيلها إلى فترات تالية إذا ما إعترف بإيراد هذا المنتج فى هذه الفترات التالية . فى حين أن تكاليف الفترة مثل مرتبات الموظفين والمصروفات الإيرادية الأخرى يتم تحميلها مباشرة – رغم أن المنافع المرتبطة بهذه التكاليف تحدث فى المستقبل – وذلك بسبب عدم إمكانية تحديد علاقة مباشرة بين التكلفة والإيراد .

رابعا : مبدأ الإفصاح الكامل Full Disclosure

عند تحديد المعلومات التى يتم التقرير عنها ، يتبع المحاسبون المتبعه العامة التى تقضى بتقديم المعلومات التى لها أهمية كافية للتأثير على الأحكام الشخصية والقرارات التى يتخذها المستخدم الواعى ، ويشار إلى ذلك عادة " بمبدأ الإفصاح الكامل " والذى يعترف بأن طبيعة ومقدار

المعلومات التى تتضمنها التقارير المالية تعكس سلسلة من الموازنات التى تستند للحكم الشخصى . حيث تسعى هذه الموازنات إلى :

أ- تقديم التفصيلات الكافية للافصاح عن الجوانب التى تؤثر على المستخدمين .

ب- الاهتمام بجعل المعلومات قابلة للفهم ، مع الأخذ فى الاعتبار تكاليف إعدادها واستخدامها .

ويمكن للمحاسبة وضع المعلومات المتعلقة بالمركز المالى، الدخل ، التدفقات النقدية واستثمارات الملاك والتوزيعات عليهم فى أحد الأماكن الثلاثة التالية :

١- فى صلب القوائم المالية.

٢- فى ملاحظات على هذه القوائم.

٣- كمعلومات إضافية .

وتمثل القوائم المالية الوسائل الرسمية والنمطية للتوصيل ،وحتى يمكن الاعتراف ببند معين فى صلب القوائم المالية فإنه يجب أن " يستوفى تعريف أحد العناصر السابقة :" يكون قابلا للقياس بدرجة كافية من التأكد ، ويكون ملاءما وقابلا للإعتماد عليه " وبصفة عامة فإنه يجب الإعتراف فى القوائم المالية بالمعلومات الأكثر افادة عن الأصول ، الإلتزامات والإيرادات والمصروفات وغيرها من بنود القوائم المالية التى تحقق أفضل مزيج بين الملاءمة والمصداقية حيث أن هذا البند يكون قد خضع للقياس والتسجيل فى الدفاتر ومر عبر نظام القيد المزدوج فى المحاسبة.

وتقوم الملاحظات على القوائم المالية عادة بشرح أو توضيح البنود المعروضة فى صلب القوائم . فإذا كانت المعلومات المعروضة فى صلب القوائم المالية تعطى صورة غير كاملة عن أداء المنشأة ومركزها المالى ، فإنه يجب إدراج المعلومات الاضافية اللازمة لإكمال هذه الصورة فى الملاحظات .ولا يلزم ان تكون المعلومات الواردة فى الملاحظات قابلة للقياس الكمى أو مستوفية لتعريف أحد العناصر السابقة حيث يمكن أن يكون بعض أو كل الملاحظات وصفية أو سردية narrative . ومن أمثلة الملاحظات : وصف السياسات والطرق المحاسبية المستخدمة فى قياس العناصر المقرر عنها فى القوائم ، تقديم إيضاحات عن جوانب عدم التأكد والإلتزامات العرضية ، تقديم الإحصاءات والتفاصيل المطولة والتى يصعب ادراجها

داخل القوائم . ولا تعد هذه الملاحظات مساعدة فقط ولكنها أيضا حيوية لفهم أداء المنشأة ومركزها المالى .

وقد تتضمن المعلومات الإضافية تفاصيل أو قيم تعرض وجهة نظر مختلفة عن تلك المعروضة بالقوائم المالية ، فقد تكون فى شكل معلومات كمية ذات درجة عالية من الملاءمة ولكن يمكن التعويل والاعتماد عليها بدرجة منخفضة ، أو معلومات مساعدة ولكنها ليست حيوية . ومن الأمثلة على المعلومات الاضافية البيانات والجداول التى تقدمها شركات البترول والغاز ، حيث تقوم بتقديم معلومات عن الاحتياجات المؤكدة والتدفقات النقدية المخصومة المرتبطة بها . وقد تتضمن المعلومات الإضافية أيضا توضيح الإدارة للمعلومات المالية ومناقشتها لأهمية هذه المعلومات .

١١. محددات التقرير المالى Constraints of Financial Report

عند توفير المعلومات ذات الخصائص النوعية التى تجعلها مفيدة ، فإن هناك محددين أساسيين يلزم أخذهما فى الاعتبار هما :

- علاقة التكلفة / المنفعة .
- الأهمية النسبية .

كما أن هناك محددين آخرين أقل شيوعا ولكن لا يقلان فى الاهمية كجزء من بيئة التقرير المالى وهما " الممارسات السائدة فى الصناعة " و "التحفظ ".

علاقة التكلفة / المنفعة : Cost-Benefit Relationship

يفترض المستخدمون غالبا أن المعلومات سلعة بلا تكلفة، ولكن معدى ومقدمى المعلومات المحاسبية يعلمون أن ذلك غير صحيح. ويلزم الموازنة بين تكاليف تقديم المعلومات والمنافع التى يمكن الحصول عليها من استخدامها ، ويلزم بالطبع أن تزيد المنافع عن التكاليف . وقد اعتاد المحاسبون الممارسون بصورة تقليدية على تطبيق هذا القيد تحت دعوى " النفعية " expediency و " العملية " practicality ، ولكن فى الآونة الأخيرة بدأت منظمات وضع المعايير والجهات الحكومية اللجوء لتحليل التكلفة / المنفعة قبل إصدار متطلباتهم من المعلومات بصفة نهائية . ولتبرير المطالبة بأسلوب قياس أو إفصاح معين ، يجب أن تزيد المنافع التى ينتظر الحصول عليها منه عن التكاليف المرتبطة به .

ولكن الصعوبة فى تحليل التكلفة / المنفعة هى أن التكاليف والمنافع (وخاصة المنافع) لا تكون قابلة للقياس دائما . فهناك عدة أنواع من التكاليف مثل تكاليف التجميع والتشغيل ، تكاليف النشر،تكاليف المراجعة وتكاليف المنازعات القضائية المحتملة، وتكاليف الافصاح إلى منافسين ، وتكاليف التحليل والتفسير . وتتحقق المنافع لكل من معدى القوائم المالية (فى صورة مزيد من الرقابة الإدارية والقدرة على جلب رأس مال إضافى) والمستخدمين لها (فى شكل تخصيص للموارد وربط للضرائب).ولكن القياس الكمى للمنافع يكون عادة أكثر صعوبة من التكاليف .

الأهمية النسبية : Materiality

يعتبر بند معين هام نسبيا إذا كان ادراجه أو حذفه سوف يؤثر على أو يغير من الحكم الشخصى لفرد متوسط المهارة فى حين يكون غير هام نسبيا– ومن ثم غير ملائم– إذا كان إدراجه أو حذفه لن يؤثر على متخذ القرار . وبصفة عامة ، فإن البند يجب أن يكون له أثر وإلا لن تكون هناك حاجة للإفصاح عنه ، ويتوقف ذلك على الحجم النسبى لهذا البند وأهميته . فإذا كان مقدار هذا البند معنويا Significant مقارنة بالإيرادات والمصروفات والأصول والإلتزامات الأخرى أو صافى دخل المنشاة ، فإنه يجب إتباع المعايير المحاسبية الدقيقة والمقبولة عند التقرير عنه.أما إذا كان مقداره ضئيلا بدرجة تجعله غير هام مقارنة بالبنود الأخرى ، فقد تقل أهمية تطبيق معيار معين عند المحاسبة عنه. ومن الصعب تقديم قواعد حاسمة لتحديد متى يعتبر بند معين هام أو غير هام نسبيا ، لأنها تختلف بإختلاف كل من المقدار النسبى للبند وأهميته بالنسبة لغيره من البنود .والمثال التالى يوضح ذلك :

بيان	الشركة (أ)	الشركة (ب)
المبيعات	٣٠٠٠٠٠٠٠ج	٣٠٠٠٠٠
التكاليف ، المصروفات	٢٧٠٠٠٠٠٠ج	٢٧٠٠٠٠
الدخل من العمليات	٣٠٠٠٠٠٠ج	٣٠٠٠٠
مكاسب غير عادية	٦٠٠٠٠ج	١٥٠٠٠

فخلال هذه الفترة كانت هناك علاقة تناسب بين إيرادات ومصروفات وصافى دخل الشركتين ا ، ب . كما كان لدى كل منهما مكاسب غير عادية .وبالنظر إلى أرقام الدخل بالشركة (ا) يتضح أن إظهار المكاسب غير العادية بصورة منفصلة أو إدراجها ضمن دخل العمليات المنتظم للشركة أمر غير هام نسبيا ، فهى لا تمثل سوى ٢% من صافى الدخل ، وإذا ما أضيفت إليه

فلن تفسد رقم صافى الدخل بشكل خطير. ورغم أن المكاسب غير العادية بالشركة (ب) تفصح ١٥٠٠٠ جنيه فقط ولكنها ذات أهمية نسبية أكبر من المكاسب الغير عادية فى الشركة (أ) ، لأن مقدار ١٥٠٠٠ جنيه يشكل نسبة ٥٠ % من صافى دخل الشركة (ب) ، ومن الواضح أن إدراج مثل هذا الرقم ضمن دخل العمليات العادى سوف يؤثر على مقدار الدخل بصورة جوهرية . وبذلك تتضح أهمية "الحجم النسبى" للبند فى تحديد أهميته النسبية. وقد تكون طبيعة البند أيضا هامة . على سبيل المثال ، إذا وقعت الشركة فى مخالفة لأحد القوانين ، فإنه يجب الإفصاح عن مقدار هذه المخالفة بصورة منفصلة.

وعلى ذلك فإن تحديد ما يعد هاما نسبيا فى مجال المتبعه العملية ليس أمرا قاطعا ، وأنه يلزم إتخاذ قرارات صعبة فى كل فترة. ولا يمكن للمحاسب الوصول إلى إجابات منطقية ومعقولة إلا بممارسة الحكم الشخصى الجيد والخبرة المهنية.

كما تعد الأهمية النسبية أيضا عاملا حاكما فى العديد من القرارات المحاسبية الداخلية. فهناك أمثلة عديدة على الأحكام الشخصية التى يجب أن تستند فى النهاية على مدى المعقولية والعملية والتى يلزم فيها التطبيق السليم لمبدأ الأهمية النسبية ، مثل درجة التفصيل المطلوبة فى دفتر أستاذ مساعد المصروفات ، ودرجة الدقة المطلوبة فى توزيع المصروفات على أقسام المنشأة ، ومدى ضرورة إجراء تسويات جردية للبنود المستحقة والمؤجلة.

ممارسات الصناعة :

من الإعتبارات العملية الأخرى التى تتطلب أحيانا الخروج عن النظرية الأساسية (الفروض والمبادىء المحاسبية)، الطبيعة الخاصة لبعض الصناعات ومنشآت الأعمال. على سبيل المثال ، فإن البنوك عادة ما تفصح عن إستثماراتها فى أوراق مالية معينة على أساس قيمتها السوقية ، وذلك لأن هذه الأوراق يتم تداولها بسرعة. وفى صناعات المرافق العامة يتم التقرير عن الأصول غير المتداولة فى الميزانية أولا ، وذلك لإبراز ما تتسم به الصناعة من كثافة فى رأس المال .كما يستخدم سعر السوق عادة فى التقرير عن الحاصلات الزراعية لأنه من الصعب تحديد أرقام دقيقة لتكلفة كل محصول على حده.

ورغم شيوع مثل هذه الإختلافات عن النظرية الأساسية ، إلا أنها موجودة، وبالتالى فإنه عند وجود معالجة تخالف نظرية المحاسبة الأساسية ، فإننا يجب أن نحدد ما إذا كانت هناك طبيعة خاصة لتلك المعالجة تفسر هذا الخروج أم لا، وذلك قبل إنتقاد الإجراءات المتبعة.

الحيطة والحذر Conservatism :

يقضى هذا المبدا ، بان بعض عناصر القوائم المالية قد تحتاج إلى بعض التقديرات الشخصية التى يجب أن يراعى فيها جانب التحفظ ، والإبتعاد عن التضخيم الناجم عن التفاؤل فى معالجة مثل هذه الأمور. وأساس هذا المبدأ قائم على ان السياسة التى تنطوى على إختيار الإجراء المحاسبى الذى ياخذ الخسائر المحتملة مستقبلا فى الحسبان دون الأرباح بهدف تحديد دخل الفترة المحاسبية. ومن أمثلة التحفظ فى المحاسبة إستخدام مدخل التكلفة أو السوق أيهما أقل فى تقييم المخزون، وكذلك قاعدة ضرورة الإعتراف بصافى الخسائر المحققة على إلتزامات الشركة بشراء سلع معينة.

- **المحاسبة على الأساس النقدى:**

بقتضى هذا الأساس ، فإن إيرادات الوحدة المحاسبية لا تعتبر متحققة بمجرد إتمام عملية البيع ، وإنما فى الوقت الذى يتم فيه تحصيل قيمة المبيعات. وتعتبر المصروفات والتكاليف متحققة عند دفع قيمتها، وتثبت فى الدفاتر المحاسبية وتحمل على القوائم المالية وتخصم من إيرادات الفترة.

- **المحاسبة على أساس الإستحقاق:**

ويقوم هذا الأساس على فكرة أن القوائم المالية التى تخص فترة مالية معينة ، يجب أن تشمل كافة النفقات المتعلقة بتلك الفترة ، بغض النظر عما إذا كانت قد دفعت أم لم تدفع، وكذلك الأمر بالنسبة للإيرادات سواء حصلت أم لم تحصل. بمعنى آخر يقوم هذا الأساس على تحميل الفترة المالية بما يخصها من إيرادات ومصروفات ، وهو يبطق القاعدة الشهيرة فى المحاسبة وهى (المستحقات تضاف والمقدمات تطرح).

ولتوضيح فكرة المحاسبة على الأساس النقدى والمحاسبة على أساس الإستحقاق وبيان الفرق بينهما نعرض المثاليين التاليين :

مثال (١) البيانات التالية تخص إحدى المنشآت التجارية عن سنتين متتاليتين٢٠١٦ ، ٢٠١٧:

بيان	٢٠١٦	٢٠١٧
مبيعات نقدية محصلة	٣٠٠٠٠٠ج	٤٥٠٠٠٠ج
مصروفات مدفوعة نقدا	١٢٠٠٠٠ج	٢١٠٠٠٠ج

علما بأن:

١- هناك ٣٠٠٠٠ج مصروفات دفعت فى عام ٢٠١٦ وهى تخص مصروفات عام ٢٠١٧.

٢- هناك ١٥٠٠٠ج إيراد حصل فى عام ٢٠١٧ وهو يخص عام ٢٠١٨.

المطلوب: بيان صافى الدخل لعامى ٢٠١٦، ٢٠١٧ طبقا :

أ- للأساس النقدى.

ب-لأساس الإستحقاق.

الحل

أ- صافى الدخل طبقا للأساس النقدى:

بيان	٢٠١٦	٢٠١٧
مبيعات نقدية	٣٠٠٠٠٠	٤٥٠٠٠٠
مصروفات مدفوعة	١٢٠٠٠٠	٢١٠٠٠٠
صافى الدخل	١٨٠٠٠٠	٢٤٠٠٠٠

ب-صافى الدخل طبقا لأساس الإستحقاق:

بيان	٢٠١٦	٢٠١٧
مبيعات نقدية	٣٠٠٠٠٠	٤٣٥٠٠٠
مصروفات مدفوعة	٩٠٠٠٠	٢٤٠٠٠٠
صافى الدخل	٢١٠٠٠٠	١٩٥٠٠٠

ملاحظات على الحل:

١- حسب صافى الدخل طبقا للأساس النقدى على أساس مقابلة الإيرادات النقدية المحصلة بالمصروفات النقدية المدفوعة بغض النظر عن السنة التى تخصها.

٢- حسب صافى الدخل طبقا لأساس الإستحقاق تحميل النسة المالية بالإيرادات والمصروفات التى تخصها فقط لذلك:

- ايرادات عام ٢٠١٧خصمت منها ١٥٠٠٠ج إيرادات تخص عام٢٠١٨.

- مصروفات عام ٢٠١٦خصمت منها ٣٠٠٠٠ج مصروفات تخص عام ٢٠١٧وبالتالى أضيفت لمصروفات عام ٢٠١٧.

مثال (٢):

١- فى ٢٠١٦/١٠/١ أنشأ المهندس عز الدين مكتبا هندسيا برأس مال قدره ١٠٠٠٠٠ جنيه أودع لدى بنك مصر وفى نفس التاريخ إقترض مبلغ ٨٠٠٠٠ جنيه من البنك ، وقد سحب البنك عليه كمبيالة تستحق بعد ستة أشهر بفائدة ١٥% سنويا.

٢- دفع المكتب المصروفات التالية نقدا:

١٠٠٠ جنيه تأمين لمدة خمسة أشهر – ٣٠٠٠ جنيه إيجار المكتب لمدة شهرين – ٤٠٠٠ جنيه مرتبات لمدة شهر.

٣- تم شراء أدوات مكتبية بمبلغ ٣٠٠٠ جنيه دفع من قيمتها ٢٠٠٠ جنيه فى شهر أكتوبر والباقى يستحق الدفع فى نهاية شهر مارس ٢٠١٧ وأستهلك منها ٥٠٠ جنيه.

٤- حقق المكتب إيرادا قدره ٥٠٠٠٠ جنيه عن خدمات قدمها ، حصل منها فى شهر أكتوبر ٣٠٠٠٠ جنيه.

المطلوب:

أ- إجراء قيود اليومية اللازمة بموجب الأساس النقدى وأساس الإستحقاق لشهر أكتوبر ٢٠١٦.

ب-تصوير قائمة الدخل حسب الطريقتين فى نهاية شهر أكتوبر ٢٠١٦.

الحل

أولا : قيود اليومية:

بيان	القيد بموجب الأساس النقدى	القيد بموجب أساس الإستحقاق
١- ايداع رأس المال	١٠٠٠٠٠ من حـ/ البنك ١٠٠٠٠٠ الى حـ/رأس المال	١٠٠٠٠٠ من حـ/ البنك ١٠٠٠٠٠ الى حـ/رأس المال
٢- قرض البنك	٨٠٠٠٠ من حـ/ البنك ٨٠٠٠٠ الى حـ/ أ. د	٨٠٠٠٠ من حـ/ البنك ٨٠٠٠٠ الى حـ/ أ. د
٣- م. التأمين	١٠٠٠ من حـ/ م.التأمين ١٠٠٠ الى حـ/ البنك	من مذكورين : ٢٠٠ حـ/ م. التأمين ٨٠٠ حـ/ تأمين مقدم

		١٠٠٠ الى حـ/ البنك
٤- م. الإيجار	٣٠٠٠ من حـ/ م. الإيجار ٣٠٠٠ الى حـ/ البنك	من مذكورين: ١٥٠٠ حـ/ م. الإيجار ١٥٠٠ حـ/ ايجار مقدم ٣٠٠٠ الى حـ/ البنك
٥- م.المرتبات	٤٠٠٠ من حـ/ المرتبات ٤٠٠٠ الى حـ/ البنك	٤٠٠٠ من حـ/ المرتبات ٤٠٠٠ الى حـ/ البنك
٦- شراء أدوات كتابية	٣٠٠٠ من حـ/ أدوات كتابية ٣٠٠٠ الى حـ/ البنك	٣٠٠٠ من حـ/ أدوات كتابية الى مذكورين: ٢٠٠٠ حـ/ البنك ١٠٠٠ حـ/ الدائنين
٧- إيراد خدمات	٣٠٠٠٠ من حـ/ البنك ٣٠٠٠٠ الى حـ/ ايراد خدمات	من مذكورين: ٣٠٠٠٠ حـ/ البنك ٢٠٠٠٠ حـ/ ايراد خدمات مستحق ٥٠٠٠٠ الى حـ/ ايراد خدمات
٨- فوائد القرض	لا يوجد	٦٦٦,٦ من حـ/ م. الفوائد ٦٦٦,٦ الى حـ/ فوائد مستحقة
٩- أدوات كتابية مستهلكة.	لا يوجد	٥٠٠ من حـ/ م. أدوات كتابية ٥٠٠ الى حـ/ أدوات كتابية

ثانيا:قائمة الدخل:

بيان	الأساس النقدى	أساس الإستحقاق
الإيرادات	٣٠٠٠٠	٥٠٠٠٠
المصروفات:		
التأمين	١٠٠٠	٢٠٠ (شهر واحد)
المرتبات	٤٠٠٠	٤٠٠٠
الإيجار	٣٠٠٠	١٥٠٠(شهر واحد)
أدوات كتابية	٢٠٠٠	٥٠٠
فوائد قرض	--	٦٦٦,٦
	------	--------
إجمالى المصروفات	١٠٠٠٠	٦٨٦٦,٦
	-------	----------
صافى الدخل	٢٠٠٠٠	٤٣١٣٣,٤

فوائد القرض السنوية : ٨٠٠٠٠ * ١٠% = ٨٠٠٠ جنيه

فوائد القرض الشهرية : ٨٠٠٠ /١٢ = ٦٦٦,٦٦

خلاصة الهيكل النظرى للتقرير المالى:

يتضمن الهيكل النظرى ثلاثة مستويات :

<u>المستوى الأول</u>: يتضمن الأهداف الأساسية التالية:

تقديم معلومات تفيد فى:

١- قرارات الإستثمارات والإئتمان.

٢- تقدير التدفقات النقدية المستقبلية.

٣- بيان موارد المنشأة والحقوق عليها والتغيرات فيها.

<u>المستوى الثانى</u>: يحدد عناصر القوائم المالية والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية:

أولا : عناصر القوائم المالية:

الأصول – الإلنزامات – حق الملكية – إستثمارات الملاك – التوزيعات على الملاك- الدخل الشامل الإيرادات – المصروفات – المكاسب (الأرباح)- الخسائر.

ثانيا: الخصائص النوعية :

أ- خصائص أساسية:

١- الملاءمة : القيمة التنبؤية- القيمة الإستردادية – التوقيت المناسب.

٢- المصداقية: القابلية للتحقق – الصدق فى العرض – الحياد .

ب-خصائص قانونية : القابلية للمقارنة – الثبات.

<u>المستوى الثالث</u> : ويتضمن مفاهيم الإعتراف والقياس:

أولا: الفروض الأربعة:

الوحدة الإقتصادية – الإستمرار – وحدة النقد – الدورية.

ثانيا : المبادىء الأربعة:

التكلفة التاريخية – الإعتراف بالإيراد – المقابلة – الإفصاح الكامل.

ثالثا: القيود الأربعة :

التكلفة / المنفعة – الأهمية النسبية – ممارسات الصناعة – التحفظ .